الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالمصادقة على برتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

(2012 / 23)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 23 / 06 / 2012

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* مذكرة صادرة عن وزارة الاستثمار والتعاون الدولي تتضمن طلب استعجال النظر في مشروع القانون،
* برتوكول الاتفاق.

تاريخ انتهاء الأشغال : 28 / 06 / 2012

رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان **مقررة اللجنة :** السيدة لبنى الجريبي

نائب الرئيس: السيد المنصف شيخ روحه **المقرر المساعد الأول:** السيد المعز بالحاج رحومه

المقرر المساعد الثاني : السيد المنجي الرحوي

نـــظـر اللجنتيـــن	
لجنة المالية والتخطيط والتنمية	لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية
تاريخ إحالة المشروع: 2012/06/23	
جلسة اللجنة: الخميس 28 جوان 2012	**جلسة اللجنة: الخميس** 28 جوان 2012
قرار اللجنة: الموافقة	**قرار اللجنة:** الموافقة
تاريخ إنهاء الأشغال: 28 جوان 2012	**تاريخ إنهاء الأشغال: 28 جوان 2012**
رئيس اللجنة : السيد الفرجاني دغمان	**رئيسة اللجنة :** سعاد عبد الرحيم
المقررة : السيدة لبنى الجريبي	**المقرر :** إياد الدهماني

أوّلا ــ تقديم المشروع:

يعتبر تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسطة ركيزة هامة وأساسية للرفع من نسق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما انه يعد من أولويات التعاون الثنائي التونسي الايطالي.

وقدّمت إيطاليا هذا النوع من التمويل لتونس خلال العقدين الماضيين بصفة مسترسلة، مع العمل على مسايرة هذا التمويل لمتطلبات التطور الاقتصادي في تونس من خلال تنويع القطاعات المستفيدة منه على غرار قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والخدمات باستثناء الخدمات المالية والتجارية والسياحية، وتمّ اعتبار نشاطات السياحة الفلاحية والبيئة والثقافية والعائلية قابلة للتمويل.

وفي هذا الإطار، تم بتاريخ 25 نوفمبر 2011 إمضاء برتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية يتعلق بمنح تونس قرضا تفاضليا لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ 73 مليون أورو. وهو المبلغ الناتج عن دمج خطي التمويل المبرمجين خلال الدورتين الخامسة والسادسة للجنة الكبرى المشتركة التونسية الإيطالية بمبلغ 36.5 مليون أورو لكل منهما، وذلك تبعا للاتفاق الذي تم بين الجانبين والهادف إلى تقليص الآجال والاستغلال الأنجع للتمويلات المتوفرة، إضافة إلى هبة بمبلغ 100 ألف أورو يتم تخصيصها للتعريف بالتمويل والإحاطة بالمؤسسات والتقييم النهائي للمشروع.

ويشمل القرض تمويل مقتنيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة ذات مصدر إيطالي مع إمكانية تمويل اقتناء معدّات من السوق التونسية كحد أقصى بنسبة 35 %، كما يخصص جزء منه (4 مليون أورو تدفع على اجزاء تعادل الــ 500 ألف أورو للجزء) لتمويل حاجيات المال المتداول وقروض إعادة الجدولة.

وتتمثل الشروط المالية للقرض في نسبة فائدة بــ 0 % ومدّة سداد بــ 40 سنة منها 31 سنة إمهال.

وبالنسبة لإعادة الإقراض النهائية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة فهي تخضع للشروط المالية التالية:

- ✓ نسبة فائدة سنوية بـــ 2,5 % للاقتراض بالأورو بما في ذلك العمولة البنكية،
- ✓ نسبة فائدة سنوية بـــ 4,5 % للقروض المكتتبة بالدينار بما في ذلك منحة تقلب سعر الصرف والعمولة البنكية،
- ✓ فترة سداد بـــ 10 سنوات منها 3 سنوات كفترة إمهال قصوى،
- ✓ يقدر الحد الأقصى للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بحوالي 2,1 مليون أورو ويقدر الحد الأدنى بمبلغ 55.000 أورو، أما بالنسبة لقروض المال المتداول وإعادة الجدولة فإن المبلغ الأقصى هو 100.000 أورو.

ثانيا ــ أعمال اللجنة وتوصياتها:

اجتمعت اللجنة يوم الخميس 28 جوان 2012، واستفاض النقاش حول دور القروض في إنعاش الاقتصاد التونسي من خلال تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى تقلّب أسعار الصرف وأخطار العملة عند سداد الدين ولو بنسبة فائدة تفاضلية.

وبعد الاطلاع على تفاصيل المشروع، تقدّم أعضاء اللجنة بالتوصيات التالية:

- ✓ الإسراع في تمكين المؤسسات المستحقة للحصول على هذه القروض مع تيسير الإجراءات وشروط الانتفاع بها،
- ✓ توضيح مسالك هذا النوع من القروض وتبيان جدواها،
- ✓ تمكين المجلس الوطني التأسيسي من جداول المديونية العمومية مع تبويب القروض وآجال سدادها،
- ✓ إعطاء المجلس الوطني التأسيسي عموما ولجنة المالية خصوصا الوقت الكافي واللازم لدراسة هذه القروض من كل جوانبها.

ثالثا ــ قرار اللجنة:

تمّت الموافقة على مشروع القانون.

نائب رئيــس اللجنــة
المنصف شيخ روحه

المقررة
لبنــى الجريبــي